

”

دور التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد

المالي والإداري

م.م. أنور عباس ناصر

جامعة القادسية- كلية الإدارة والاقتصاد

“

المستخلص:

تعد ظاهرة الفساد المالي و الإداري من الظواهر الخطيرة التي باتت تتفاقم وتمثل خطراً كبيراً على المجتمع لما تنطوي عليه هذه الظاهرة من مخاطر تؤدي إلى نخر الاقتصاد الوطني بإضعاف القدرة المالية والإدارية للدولة ، إذ أنها تتعلق باستخدام الصلاحيات الادارية لتحقيق مصالح خاصة على حساب مصالح الوحدة الاقتصادية ، فهي بذلك تمثل الممارسات اللااخلاقية والسلوكيات المنحرفة لبعض الموظفين داخل الجهاز الإداري تؤدي بالنتيجة إلى انحراف تلك الوحدة عن أهدافها لمصلحة أهداف شخصية بغض النظر عما إذا تم ذلك بأسلوب فردي أو بتنظيم جماعي.

ويترتب على تلك الظاهرة آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مدمرة على صعيد الفرد او المجتمع ككل كونهم يتحملون تكاليف باهظة ينجم عنها انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إضافة إلى أنه يؤدي إلى إعادة توزيع الدخول بشكل غير عادل، و حدوث تحولات سريعة وغير متوقعة في التركيبة الاجتماعية الأمر الذي يكرس التفاوت بين الطبقات الاجتماعية ، لذلك فقد برزت الحاجة إلى تفعيل دور نظام الرقابة فيما مضى ومنذ أن بدأ الإنسان مزاوله النشاط الاقتصادي لأول مرة واضطراره إلى تفويض أعماله وسلطاته إلى الآخرين نتيجة لزيادة الأعباء التي كان يواجهها ولم يكن قادراً على إنجازها لوحده بنجاح من غير إشراكهم معه في تنفيذ تلك الأعمال، وازدادت هذه الحاجة مع الزيادة المضطردة في حجم الأعمال واتساع الأنشطة في المشروعات، وبظهور الشركات المساهمة وتحديد مسؤولية المالكين وانفصال الإدارة عن الملكية إذ أصبح من الضروري للمالكين أن يحققوا رقابة على أعمال الإدارة.

ونفس الأمر حصل مع القطاع العام للدولة حينما برزت الحاجة للرقابة نتيجة الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إذ أحدث التنظيم الجديد حاجة متزايدة إلى الرقابة من أجل الترابط والتنسيق بين ممارسة هذه السلطات لاختصاصاتها المختلفة، وقد فوضت السلطة التشريعية كثيراً من اختصاصاتها إلى السلطة التنفيذية منها مثلاً صلاحية تنفيذ الموازنة العامة للدولة الذي ألزم الأخيرة تقديم حساب ختامي لبيان تصرفاتها المالية إلى السلطة التشريعية لمراجعتها والتحقق من سلامتها، وبسبب عدم تمكن السلطة التشريعية من ممارسة أعمال الرقابة والتدقيق بنفسها فقد اتجهت غالبية الدول إلى إنشاء أجهزة رقابة متخصصة ومتنوعة تناولت الجوانب المالية والادارية والقضائية .

المقدمة : تمثل ظاهرة الفساد المالي والاداري في اشكال متنوعة من اساءة استخدام (القوة _ الاقتصاد _ السياسة والادارة) التي تنتج في مجملها منافع فردية او جماعية وبالتالي غبن الحقوق والمنافع القانونية للفرد والمجتمع وبهذا المعنى فإن الفساد قد نمى واحداً من اكثر تهديدات التطوير ، ان مهنة التدقيق بقواعدها واسسها المتعارف عليها تقع عليها مهمة الكشف عن مواطن الضعف والخلل في اجراءات

الادارات الخاضعة لها ماليا واداريا ، بوساطة عملية التدقيق سوف يقوم المدقق وباستخدام ادواته ومهاراته بالكشف عن وجود الفساد طريقة سير المعاملات والعمل بصورة عامة والتجاوزات الحاصلة فيه لذلك يهدف البحث الى بيان دور التدقيق الداخلي في اكتشاف ومكافحة حالات الفساد المالي من خلال اجراءات التدقيق الفاعلة .

المبحث الاول : منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث : تمثل مشكلة البحث في ضعف اجراءات التدقيق الداخلي المعمول بها من لدن المدقق في مختلف الوحدات الاقتصادية في العراق وذلك لنشوء المدقق وممارسته عمله في داخل الوحدة الاقتصادية التي تشوبها حالات الفساد المالي والاداري .

ثانياً : هدف البحث : يهدف البحث الى تفعيل دور المدقق الداخلي في الحد من حالات الفساد المالي والاداري والعمل على رفع مستوى مهنة التدقيق والمدقق وذلك لتفعيل دوره الرقابي انذاك لذا سيتناول البحث مفاهيم الفساد المالي والاداري وانواعه وكذلك استعراض مفهوم التدقيق الداخلي وانواعه ودوره في معالجة حالات الفساد المالي والاداري .

ثالثاً : أهمية البحث : تتجلى أهمية البحث في وجود حالات كثيرة للفساد المالي والاداري وهنا يبرز دور المدقق الداخلي في اكتشاف هذه الحالات ومواجهتها او تقليلها قدر الامكان .

رابعاً : فرضية البحث : إن العمل على الارتقاء بدور المدقق في اكتشاف حالات الفساد المالي والاداري والعمل على معالجة نشوء علاقات شخصية بين المدراء والمدققين تؤدي بالنهاية الى ضبط العمل التدقيقي وعدم نشوء وتحرير حالات يشوبها فساد مالي واداري ثم تحقيق النتائج المرجوة .

المبحث الثاني: الاطار النظري: للبحث الفساد المالي والاداري

يعد الفساد المالي والإداري آفة فتاكة قديمة ومخضمة ، وجدت في كل العصور والمجتمعات ، ومنها نسلط الضوء على مفهوم الفساد ومظاهره واسبابه ، ثم وضع الحلول والمعالجات الموضوعية لها .

اولاً : مفهوم الفساد :ليس هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم ، لكن هناك اتجاهات مختلفة تتفق من كون الفساد هو اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص ، وإن الفساد له آلياته وآثاره ومضاعفاته التي تؤثر في نسيج المجتمعات وسلوكيات الافراد وطريقة اداء الاقتصاد وإعادة صياغة (نظام القيم) وهناك آليتان رئيسيتان من آليات الفساد :

1-آلية دفع (الرشوة) و (العمولة المباشرة) الى الموظفين والمسؤولين في القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الامور لرجال الاعمال والشركات الاجنبية .

2-وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للابناء والاصهار والاقارب في الجهاز الوظيفي (حسن واخرون ، 279 : 2011) .

ويمكن تصنيف الفساد من حيث مظهره بشكل عام الى انواع منها (الوائلي، 2006: 4) .

1- **الفساد السياسي** : ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسات السياسية) في الدولة ، ومع ان هناك فارقاً جوهرياً بين المجتمعات التي تنتهج انظمتها السياسية اساليب الديمقراطية وتوسع المشاركة ، وبين الدول التي يكون فيها الحكم شمولياً ودكتاتورياً ، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الانظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد (غير الممثل لعموم الافراد في المجتمع وغير الخاضع للمساءلة الفعالة من قبلهم) وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الديمقراطية ، وفساد الحكام وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية .

2- **الفساد المالي** : ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي والاداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة باجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص لفحص ومراقبة حسابات واموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والمنظمات في القطاع الخاص ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الاراضي والمحابة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية .

3- **الفساد الاداري** : يرتبط بالانحرافات الادارية والوظيفية التنظيمية ، وتمثل ابرز مظاهره في عدم احترام مواعيد العمل واستغلاله لمصلحة الوظيفة والتراخي والتكاسل في أداء العمل وعدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة وعدم التعاون في العمل الجماعي واحترامه (سعود وآخرون، 2017: 194) .

4- **الفساد الاخلاقي** : والمتمثل بمجمل الانحرافات الاخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته ، كالقيام باعمال مخلة بالحياء في اماكن العمل او ان يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية في أوقات الدوام الرسمي دون إذن إدارته ، او ان يستغل السلطة لتحقيق مأرب شخصية له على حساب المصلحة العامة او ان يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحابة الشخصية) دون النظر الى اعتبارات الكفاءة والجدارة (حسين ، 91: بدون سنة) .

ثانياً : اسباب الفساد : للفساد عددٌ من الأسباب التي يمكن معرفتها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، على ان هذا لا يعني ان حالة الفساد مقتصرة على وجود هذه العوامل الثلاثة ولكن لأغراض البحث العلمي ولاهمية هذه العوامل في بنية وتكوين المجتمع يمكن رصد هذه الاسباب :

1- **أسباب سياسية يمكن تلخيصها بالآتي** (حسن وآخرون ، 2011: 280) .

أ/ عدم وجود نظام سياسي فعال يستند الى مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيعها بشكل انسب أي غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية .

ب/ ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة ، الذي يمكن ان يسهم في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري .

ج/ عدم استقلالية القضاء اذ يلاحظ ان معظم البلدان المتقدمة والديمقراطية فيها استقلالية القضاء عن عمل واداء النظام السياسي وهو ما يعطي أبعاداً فعالية أوسع للحكومة .

2- اسباب اجتماعية : متمثلة بالحروب واثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية والطائفية والعشائرية والمحسوبيات والخوف من المجهول دفع بالكثيرين نحو التفكير في وسائل غير مشروعة لجمع المال لغرض مواجهة المستقبل الغامض (الخفاجي ، 2009 : 39) .

ثالثا : اجراءات مكافحة الفساد المالي والاداري (سعود وآخرون ، 2017 : 195)

هنالك بصفة عامة عددٌ من الإجراءات والخطوات والسياسات التي يمكن من خلالها مكافحة الفساد المالي والاداري ومن هذه الاجراءات مايلي :

1- وضع العقوبات القاسية لمرتكبي الفساد باشكاله حتى يكون هنالك رادع امام باقي المفسدين .

2- تخفيض عدد القوانين والتعليمات وتبسيط كافة الاجراءات في الوحدات الادارية والمالية .

3- اللجوء الى الشفافية في كل الجهات الحكومية التي تتعامل مع الجمهور حتى لا يكون هنالك مجال للرشوة .

4- اعطاء الدور الاكبر للمؤسسات التدقيقية في مكافحة الفساد المالي والاداري .

5- تحسين مستوى الاجور والدخول خاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور من الموظفين العموميين .

6- تفصيل قواعد الديمقراطية والابتعاد عن اسلوب الحكم المطلق .

رابعا : مفهوم التدقيق الداخلي : ينبثق المعنى اللفظي للتدقيق (AUDITING) من الكلمة اللاتينية (AUDIRE) ومعناها (يستمع) ، حيث كانت الحسابات تقرأ على اصحاب الاعمال للتحقق من صحتها ، اذ كانت تعقد حلبة استماع عامة وتتم فيها قراءة الحسابات بصوت مرتفع وبعد الجلسة يقدم المدققون تقريرهم والذي يتضمن رايهم بالحسابات (عبدالله ، 2000 : 13) .

تعني كلمة التدقيق (التأكد من صحة اي عمل من الاعمال بفحصه واعادة دراسته) ، وفي هذه الحالة تكتسب هذه الكلمة معنى خاصاً على المهنة المسماة بهذا الاسم وهي تدقيق الحسابات والفن الذي تستخدمه في اداء مهمتها (عنبر ، 2014 ، 20) .

لقد تطور مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي من خلال الابحاث والدراسات التي أجريت من الكتاب والباحثين للانتقال إلى تعريف محدد للتدقيق الداخلي حيث يمثل التدقيق الداخلي عملية منظمة ومنهجية تستهدف جمع الادلة والقرائن الكافية والمقنعة بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل وإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات الواردة بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة مع الواقع

بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للأطراف المستخدمة لهذه القوائم لمساعدتهم في

اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (حفيضة وريحة، 2015: 6) .

ويمكن تعريفه بأنه عملية يقوم بها شخص يدعى المدقق أو مجموعة مدققين في داخل المؤسسة الاقتصادية ويكون متسما بالاستقلالية والموضوعية والشفافية ويمتلك الخبرة والكفاءة المهنية في اكتشاف حالات الفساد ، وإبداء رأي فني محايد عند كتابة التقرير المالي حول ما قام به من تدقيق نشاط أي وحدة اقتصادية ورفع التقارير للإدارة العليا .

خامساً : أنواع التدقيق الداخلي : يعد التدقيق من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وهي إحدى حلقات الرقابة الداخلية التي تمد الإدارة بالمعلومات المستمرة (المطيري، 2012 : 24) وقد حدد الباحثون أنواع التدقيق الداخلي بماياتي :

1-التدقيق الداخلي المالي ويشمل نوعين هما :

أ/ التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف : وهو أحد أنواع الرقابة الذاتية ويتم ذلك من خلال تكليف موظف بتدقيق عمل موظف آخر لكي يتم التحقق من سلامة الاجراءات واكتمال المستندات ، ثم الموافقة على التنفيذ .

ب/ التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف : ينفذ هذا النوع حسب خطة التدقيق الداخلي باختيار عينات يتم فحصها من خلال قسم الرقابة والتدقيق الداخلي او ديوان الرقابة المالية وذلك لكي يتم تأكيد الجهات الادارية من مدى الالتزام بالقوانين والانظمة المعمول بها .

2-التدقيق الداخلي التشغيلي : يعتبر التدقيق الداخلي التشغيلي المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي وينشأ هذا النوع نتيجة التطورات التي حدثت في مجال التدقيق الداخلي ، ويسعى هذا النوع من التدقيق الداخلي الى فحص وتقييم اعمال الوحدة ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة وفق خطة معدة مسبقا ومتفق عليها مع الجهات العليا في الوحدة .

3-التدقيق الداخلي لاغراض خاصة : يتعلق هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الذي يقوم به المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعاته تكلفة الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الاسلوب او النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت اذ انه غالبا يكون فجائيا وغير مدرج من ضمن خطة التدقيق الداخلي ويشمل هذا النوع عمليات التفتيش الفجائية التي تهدف لاكتشاف الغش والفساد واجراء التحقيقات اللازمة بهذا الموضوع (المدلل ، 2007 : 45) .

سادسا : اهداف التدقيق الداخلي : يمكن تقسيم اهداف العملية التدقيقية الى نوعين اساسيين من الاهداف

هما الاهداف التقليدية والاهداف الحديثة :

1-الاهداف التقليدية : وتشمل الاتي :

- أ/ التأكد من صحة البيانات المالية المثبتة في السجلات ومدى الاعتماد عليها .
- ب/ إبداء الرأي الفني المحايد استنادا الى الأدلة والبراهين الكافية عن عدالة القوائم المالية وتعبيرها عن المركز المالي ونتيجة نشاط الوحدة في فترة زمنية محددة .
- ج/ اكتشاف حالات أخطاء وتلاعب في السجلات المالية .
- د/ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء بوضع الضوابط والإجراءات التي تشكل أساساً لوجود رقابة داخلية فعالة تحول دون حصول الأخطاء (القاضي وجدوح، 2011: 15) .

2-الاهداف الحديثة : وتتمثل بالآتي :

- أ/ مراقبة خطط الادارة ومتابعة تنفيذها .
- ب/ تقويم الاداء بالنسبة للوحدات الحكومية .
- ج/ المساهمة في تحقيق الرفاهية لجميع افراد الوحدة .
- د/ تحقيق امضى كفاية انتاجية ممكنة عن طريق منع التبذير والاسراف في جميع نواحي نشاط المشروع (عبدالله، 2000:14) .
- لقد حدد معهد المدققين الداخليين اهداف معايير التدقيق الداخلي بالاتي (7:2004,IIA).
- 1-بيان المبادئ الاساسية التي تحدد الكيفية التي يتعين ان يكون عليها التدقيق الداخلي .
 - 2-وضع اطار عام لاداء التدقيق الداخلي وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي الى اوسع مدى ممكن .

3-وضع اسس لقياس وتقييم أداء المدققين الداخليين .

- 4-التأسيسات لعمليات ومعالجات تنظيمية متطورة وتشجيع ادخال تحسينات عليها .
- سابعا :مراحل عملية التدقيق الداخلي :تعد وظيفة التدقيق الداخلي اعم واشمل من مجرد تدقيق مالي او محاسبي وانما تمتد لتشمل المجالات الادارية والتشغيلية كتقييم الخطط والسياسات والاجراءات واقتراح السبل المناسبة لتطويرها وتقييم الالتزام بها من جانب الموظفين وحسب استقلال الموارد والكفاءة كما يلاحظ بانها نشاط مستقل داخل المنشأة وإنها موجودة أساسا لخدمة الادارة كونها اداة رقابية (المدلل، 2007:37) .

ثامنا: صفات المدقق الداخلي : لقد أشار كثير من الباحثين والكتاب الى ان مهنة التدقيق تعد مهنة مستقلة غير خاضعة للضغوطات ، حيث اتفق معظمهم على ان مهنة المدقق الداخلي بدأت تتصاعد وهذا ما يؤكد أهمية توافر الصفات التي يتعين أن يتحلى بها المدقق الداخلي ومن هذه الصفات هي :

1- المؤهلات العلمية :

أ/ أن يكون حاصلاً على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والتدقيق وأن يكون على علم تام بالاصول العلمية والعملية لعلم التدقيق .

ب/ أن يكون قد عمل محاسباً تحت التمرين وتحت إشراف شخص مجاز لممارسة المهنة مدة لا تقل عن سنتين من تاريخ حصوله على التأهيل العلمي والعملي .

2- الخصائص الذاتية : تعد طريقة البيان النفسي (سكيوجراف) الوظيفة الأساس التي يبنى عليها حل مشكلة تحديد الخصائص أو السمات الذاتية للمدقق ، وقد اخذ مكتب الوظيفة الأمريكي بهذه الخصائص وتتلخص بالآتي :

أ/ اعداد خريطة بيانية تتضمن كل الصفات الانسانية التي تلتزم بها كل وظيفة .

ب/ عمل سلم خماسي التدرج لتعزيز الاهمية النسبية لكل صفة لاداء الوظيفة المراد تحليلها .

ج/ يتم التأشير امام الصفة والتدرج وفقاً للوظيفة .

د/ يرسم خط انسيابي يمر بالصفات والتدرج المعطى كي يتضح بيانها الخصائص اللازمة للوظيفة واهميتها .

3- المواصفات الشخصية والقانونية :

أ/ أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس وسرعة البديهة والمهارة واللباقة والدقة في الحكم .

ب/ أن يكون بالإضافة إلى إلمامه بعلم التدقيق بأحكام القوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري .

ج/ أن يكون عارفاً بمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وقادراً على الاستفادة من أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية في أعمال التدقيق .

د/ أن يكون متمكناً من لغته قادراً على التحدث بشكل مهذب والكتابة بأسلوب واضح .

هـ/ أن يكون مستوعباً لاصول التدقيق ومبادئه ومشاكله (عادل ، 2011: 27) .

تاسعا : مسؤوليات المدقق الداخلي : تقع على عاتق المدقق الداخلي جملة من المسؤوليات هي :

- 1- وضع خطة التدقيق السنوية بناءً على حجم المخاطر المحتملة لأنشطة الوحدة الحكومية وتقديمها للجنة التدقيق لغرض معالجتها والمصادقة عليها وعلى أي تعديلات تطرأ عليها خلال مدة التنفيذ .
- 2- تقديم خدمات الاستشارة والتوكيد للإدارة والمجلس ولجنة التدقيق بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية لإدارة ومعالجة المخاطر .

- 3- تقديم الخدمات الاستشارية للإدارة والمجلس ولجنة التدقيق التي تساعد في تعزيز وتسهيل تطور الانظمة الفعالة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية (Pickett، 2005: 114) .

- 4- اعلام لجنة التدقيق بالتوصيات التي تتضمنها التقارير الصادرة عن التدقيق الداخلي ومراحل تنفيذ هذه التوصيات ونتائج العمل بها واية نتائج ايجابية حققتها ائوحدة الحكومية من جراء تطبيق هذه التوصيات .
- 5-المساعدة في القيام بالتحقيقات الخاصة مثل اعمال الغش والتزوير وعدم الاذعان للضغوط والتأثيرات واعلام الادارة ولجنة التدقيق بالنتائج .
- 6-التعاون والتنسيق الجيد المستمر مع المدققين الخارجيين بغرض ضمان التغطية الوافية لاكمال التدقيق وتقليل الازدواجية قدر الامكان (النواس ، 2016: 15) .

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

بعد الانتهاء من عملية تفريغ استمارات الاستبيان و التي عددها (50) استمارة تم تحليل تلك البيانات باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) ، وتم التحليل وفق الاساليب الاحصائية المناسبة لعينة الدراسة .

1 - خصائص عينة البحث

النسبة	التكرار	خصائص مجتمع الدراسة
الجنس		
68	34	ذكر
32	16	انثى
المؤهل العلمي		
18	9	اعدادية
30	15	دبلوم
28	14	بكالوريوس
16	8	ماجستير
8	4	دكتوراه وما يعادلها
التخصص		
36	18	محاسبة
18	9	ادارة الاعمال
30	15	علوم مالية ومصرفية
16	8	اقتصاد
العنوان الوظيفي المهني		
56	28	محاسب
44	22	مدقق
عدد سنوات الخدمة		
22	11	اقل من 30 سنة

26	13	من 30 الى 40 سنة
36	18	من 40 إلى 50 سنة
16	8	اكثر من 50 سنة

2- صدق الاستبانة

الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي : مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة.

أولاً :- المحور الأول/التدقيق الداخلي.

جدول (1) يبين معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات المحور الاول

ت	الفقرات	معامل ارتباط Pearson	القيمة الاحتمالية
1	يعد التدقيق الداخلي من اهم الوسائل التي تساهم في معالجة الفساد المالي والاداري .	0.812	.000
2	إن استخدام اسلوب العينات التدقيقية يساهم في معالجة الفساد المالي والاداري .	0.546	.000
3	وضع الضوابط والاجراءات تشكل اساس لوجود رقابة داخلية فعالة تحول دون حصول الفساد المالي والاداري .	0.616	.000
4	وضع مقياس وتقييم لأداء المدققين الداخليين يساهم في تقليل الفساد المالي والاداري .	0.572	.000
5	إن حصول المدقق على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والتدقيق يساهم في معالجة مشكلة الفساد المالي والاداري .	0.564	.000
6	إن وضع هيكل تنظيمي يتضمن كل الصفات الانسانية التي تلتزم بها كل وظيفة يساهم في تقليل الفساد المالي والاداري .	0.642	.000
7	إن مساهمة المدقق في وضع خطة للتدقيق السنوي بناءً على حجم المخاطر المحتملة يساهم في تقليل الفساد المالي والاداري .	0.522	.000
8	إن تقديم الاستشارات المختلفة الى القيادات الادارية للمنظمة يساهم في تقليل نسبة الفساد المالي والاداري .	0.629	.000
9	التعاون والتنسيق الجيد مع المدققين الخارجيين يساهم في زيادة فاعلية التدقيق الداخلي .	0.635	.000
10	يساهم تحسين الاجور لمختلف شرائح الموظفين او العاملين لدى	0.536	.000

		الدولة في تقليل نسب الفساد المالي والإداري .	
--	--	--	--

يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه .
ثانياً :- المحور الثاني / الفساد المالي و الإداري .

جدول (2) يبين معامل الارتباط بين كل فقره من فقرات المحور الثاني

ت	الفقرات	معامل ارتباط Pearson	القيمة الاحتمالية
1	يعد الفساد المالي والإداري اساءة لاستعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة وذلك من اجل الكسب الخاص .	0.907	.000
2	يؤثر الفساد المالي والإداري في نسيج المجتمعات وسلوكيات الافراد من خلال الياته المختلفة .	0.775	.000
3	مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية يؤدي الى زيادة الفساد المالي والإداري .	0.753	.000
4	من مظاهر الفساد المالي والإداري عدم احترام مواعيد العمل واستغلاله لصالح الوظيفة .	0.642	.000
5	إن من اسباب الفساد المالي والإداري ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في معظم المجالات .	0.741	.000
6	إن انتشار الحروب والتدخلات الخارجية والخوف من المجهول ساهم في ظهور الفساد المالي والإداري .	0.677	.000
7	إن وضع العقوبات القاسية لمرتكبي الفساد بأشكاله المختلفة يساهم في تقليله .	0.697	.000
8	يؤدي توضيح القوانين وتبسيطها للعاملين في الوحدات كافة الى تقليل فرص الفساد المالي والإداري .	0.734	.000
9	إن عدم تحسين مستوى الدخل والأجور خاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور ساهم في ظهور هذه المشكلة .	0.688	.000
10	عدم اعطاء الحرية والدور الكبير لمؤسسات الرقابة العاملة يؤدي الى زيادة مستوى الفساد المالي والإداري .	0.846	.000

يوضح الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الاول والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه .

جدول (3) يبين معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة

ت	المحور	معامل ارتباط Pearson	القيمة الاحتمالية
1	التدقيق الداخلي	0.654	.000
2	الفساد المالي و الإداري	0.497	.000

2- الاحصاء الوصفي لعينة الدراسة

أولاً :- المحور الأول/التدقيق الداخلي .

جدول (4) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الاهمية النسبية لإجابات المحور الاول

ت	الفقرات	الاحصاء الوصفي	الاهمية النسبية	قيمة الاختبار	الترتيب
1	يعيد التدقيق الداخلي من أهم الوسائل التي تساهم في معالجة الفساد المالي والإداري .	4.03	مرتفعة	41.196	6
2	إن استخدام أسلوب العينات التفتيشية يساهم في معالجة الفساد المالي والإداري .	4.08	مرتفعة	51.124	5
3	وضع الضوابط والإجراءات بشكل أساس لوجود رقابة داخلية فعالة تحول دون حصول الفساد المالي والإداري .	3.95	متوسطة	35.093	8
4	يساهم في تقليل الفساد المالي والإداري وضع مقياس وتقييم لأداء المدققين الداخليين	4.02	مرتفعة	38.276	7
5	إن حصول المدقق على مؤهل علمي مناسب في المحاسبة والتدقيق يساهم في معالجة مشكلة الفساد المالي والإداري .	3.75	متوسطة	30.575	10

مرتفعة	1	3	4	9
مرتفعة	38.744	41.608	38.863	34.606
مرتفعة	0.84	0.77	0.82	0.88
0.81	4.2	4.13	4.1	3.93
مرتفعة	يساهم تحسين الاجور لمختلف شرائح الموظفين او الحاملين لدى الدولة في تقليل نسب الفساد المالي والاداري	إن تقديم الاستشارات المختلفة الى القيادات الادارية للمنظمة يساهم في تقليل نسبة الفساد المالي والاداري .	إن مساهمة المدقق في وضع خطة للتدقيق السنوي بناءً على حجم المخاطر المحتلة يساهم في تقليل الفساد المالي والاداري	إن وضع هيكل تنظيمي يتضمن كل الصفات الانسانية التي تلتزم بها كل وظيفة يساهم في تقليل الفساد المالي والاداري .
المجموع	10	9	8	7

نلاحظ من الجدول رقم (4) بان اغلب المتوسطات الحسابية كانت اعلى من الوسط الحسابي الفرضي وهذا يدل على استجابات العينة المدروسة والتي كانت ايجابية على معظم الفقرات ، حيث نلاحظ بان الوسط الحسابي العام كان (4.03) و الانحراف المعياري (0.81) وعلمية فان تأثير التدقيق الداخلي مرتفع ،ونلاحظ من الجدول اعلاه حصول الفقرة رقم (9) على المرتبة الاولى بالتأثير " بوسط حسابي قدره (4.20) وانحراف معياري (0.84) ،اما الفقرة رقم (5) جاءت باخر ترتيب " بوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.95) .

ثانياً :- المحور الثاني / الفساد المالي و الإداري .

جدول (5) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الاهمية النسبية لإجابات المحور الثاني

ن	1	2	3	4	5	6	7	الترتيب
1	يعد الفساد المالي والإداري إساءة لاستعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة وذلك من أجل التكبب الخاص .	يؤثر الفساد المالي والإداري في نسيج المجتمعات وسلوكيات الأفراد من خلال آلياته المختلفة .	التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية يؤدي إلى زيادة الفساد المالي	من مظاهر الفساد المالي والإداري عدم احترام مواعيد العمل واستغلاله لصالح الوظيفة .	إن من أسباب الفساد المالي والإداري ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة في معظم المجالات .	إن انتشار الحروب والتدخلات الخارجية والخوف من المجهول ساهم في ظهور الفساد المالي والإداري .	إن وضع العقوبات القاسية لمرتكبي الفساد بإشكاله المختلفة يساهم في تقليله .	يؤدي توضيح القوانين وتبسيطها للعاملين في الوحدات كافة إلى فرص تقليل الفساد المالي والإداري .
2	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	32.597	قيمة الاختبار
3	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	38.640	الاهمية النسبية
4	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	33.744	الانحراف المعياري
5	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	35.829	الوسط الحسابي
6	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	38.997	الانحراف المعياري
7	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	43.551	الاهمية النسبية
8	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	44.628	الانحراف المعياري
9	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
10	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
11	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
12	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
13	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
14	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
15	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
16	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
17	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
18	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
19	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
20	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
21	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
22	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
23	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
24	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
25	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
26	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
27	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
28	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
29	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
30	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
31	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
32	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
33	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
34	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
35	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
36	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
37	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
38	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
39	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
40	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
41	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
42	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
43	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
44	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
45	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
46	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
47	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
48	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري
49	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الاهمية النسبية
50	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	40.81	الانحراف المعياري

9	10	المجموع
إن عدم تحسين مستوى الدخل والاجور خاصة للفئات التي تتعامل مع الجمهور ساهم في ظهور هذه المشكلة .	عدم اعطاء الحرية والدور الكبير لمؤسسات الرقابة العاملة يؤدي الى زيادة مستوى الفساد المالي والاداري	
3.95	3.9	4.01
0.88	0.88	0.84
متوسطة	متوسطة	مرتفعة
34.496	33.848	
8	9	

نلاحظ من الجدول رقم (5) بان اغلب المتوسطات الحسابية كانت اعلى من الوسط الحسابي الفرضي وهذا يدل على استجابات العينة المدروسة والتي كانت ايجابية على معظم الفقرات ، حيث نلاحظ بان الوسط الحسابي العام كان (4,01) و الانحراف المعياري (0.84) وعليه فان تأثير الفساد المالي و الاداري كان مرتفع ،ونلاحظ من الجدول اعلاه حصول الفقرة رقم (6) على المرتبة الاولى بالتأثير بوسط حسابي قدره (4.22) وانحراف معياري (0.74) ،اما الفقرة رقم (8) جاءت باخر ترتيب بوسط حسابي (3.86) وانحراف معياري (0.84) .

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و الاهمية النسبية لمحاو الاستبانة

ت	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية	الترتيب
1	التدقيق الداخلي	4.03	0.81	مرتفعة	1
2	الفساد المالي و الاداري	4.01	0.84	مرتفعة	2

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ بان التدقيق الداخلي كان له التأثير الاكبر من بين المحاور حيث كان الوسط الحسابي العام للمحور (4.03) و الانحراف المعياري (0.81) و جاء بالمرتبة الثانية من حيث التأثير محور الفساد المالي و الاداري بوسط حسابي (4.01) وانحراف معياري (0.84).

اختبار الفرضيات

جدول (7)

يبيّن جدول اختبار One-Sample Test

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
المحور 1	26.538	60	.000	1.3383 0	1.23 74	1.4392
المحور 2	25.395	60	.000	1.2749 1	1.17 45	1.3753

توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية لدور للمدقق الداخلي على مكافحة الفساد الإداري

والمالي.

لاختبار دور المدقق الداخلي على مكافحة الفساد الإداري والمالي تم استخدام اختبار One sample t test فكانت قيمة t المحسوبة تساوي 26.538 والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 1.671، ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهو اقل من 0.05 وعليه يتم قبول الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة احصائية لدور للمدقق الداخلي على مكافحة الفساد الإداري والمالي.

الاستنتاجات

- 1/ عدم وجود تنسيق فاعل وجيد من قبل المدققين الداخليين مع اقرانهم من المدققين الخارجيين ساهم في وجود حالة الفساد المالي والاداري حيث تبين ذلك من اجابة الافراد على الفقرة التاسعة من محور التدقيق الداخلي والتي حصلت على نسبة تأثير كبيرة بوسط حسابي (4,20) وانحراف معياري (0,84) .
- 2/ قلة كفاية أكثر المدققين من التأهيل العلمي المناسب يؤدي الى ظهور مشكلة الفساد المالي والإداري وقد تبين ذلك من إجابة الأفراد على الفقرة الخامسة التي لاقت قبولاً أقل حيث جاءت بوسط حسابي (3,75) وانحراف معياري (0,95) .
- 3/ انتشار الاضطرابات الامنية والتدخلات الخارجية في شؤون البلاد ساهم في ظهور وتنامي مشكلة الفساد المالي والإداري وقد تبين هذا من خلال إجابة الأفراد على الفقرة السادسة ، التي ظهرت بالمرتبة الأولى من محور الفساد المالي والاداري بوسط حسابي قدره (4,22) وانحراف معياري (0,74) .
- 4/ عدم وضوح وتعقيد القوانين الخاصة بالأمر المالية للعاملين في الوحدات الحكومية المختلفة ساهم في ظهور مشكلة الفساد المالي والإداري وقد تبين هذا في الفقرة الثامنة من محور الفساد المالي والاداري حيث ظهرت بوسط حسابي (3,86) وانحراف معياري (0,84) .
- 5/ إن ضعف فاعلية التدقيق الداخلي وانتشار المحسوبية والعلاقات الشخصية المشبوهة بين المدقق ورئيس الدائرة ساهم في وجود حالة الفساد المالي والاداري وتطوره حيث بينت الاستبانة من خلال اختبار دور المدقق الداخلي على مكافحة الفساد المالي والإداري استخدام اختبار one sample t test فكانت قيمة t المحسوبة تساوي (26,538) والتي هي اكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي (1,671) وهذا يدل على اهمية ودور التدقيق الداخلي على مكافحة الفساد المالي والاداري ومنع سريانه .

التوصيات

- 1/ إن وجود وتطوير التنسيق الجيد والفاعل من قبل المدققين الداخليين مع اقرانهم من المدققين الخارجيين يساهم بشكل فاعل في مكافحة ومنع انتشار حالة الفساد المالي والاداري .
- 2/ العمل على استيعاب الكفاءات العلمية للمدققين من خلال توظيف الدرجات العلمية من حملة البكالوريوس وما فوق والاستفادة من مؤهلاتهم العلمية مع زج الموظفين القدامى والمستجدين بمختلف الدورات المهنية المفيدة .
- 3/ إن استقرار البلد امنيا وتوفير فرص الطمانينة والامان لمختلف شرائح المجتمع العراقي سيؤدي بلا شك الى تطوير اداء الموظف الحكومي وابتعاده عن مسألة الفساد المالي والاداري .

4/ إن تقليل ووضوح مختلف القوانين المالية والإدارية الصادرة عن السلطات العليا في الدولة وإصدار التعليمات والتفسيرات المختلفة لهذه القوانين لتبسيطها سيعمل في النهاية على تقليل فرص الفساد المالي والإداري .

5/ إن رفع المدقق الداخلي لمستوى فاعلية وكفاءته الوظيفية وخاصة ذاتيا وعدم تكوين علاقات شخصية مشبوهة مع أصحاب او مدراء الوحدات الحكومية سيساهم في مكافحة وتقليل حالات الفساد المالي والإداري .

المصادر :

الكتب :

1/ عبدالله ، خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات الناحية العلمية والعملية ، المطبعة الوطنية عمان ، الاردن ، 2000 .

2/ القاضي ودحود ، حسين واحمد ، تدقيق الحسابات النظرية والعملية ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الاردن ، 2011 .

الرسائل والاطاريح :

1/ الخفاجي ، سعد علي جابر ، دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ظاهره الفساد الاداري والمالي ، بحث تطبيقي في المصرف الزراعي التعاوني ، مقدمة الى مجلس امناء المعهد العربي للمحاسبين القانونيين وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد ، 2009 .

2/ عنبر ، سامي جبار ، (جودة التدقيق باعتماد الذكاء الاصطناعي) ، بحث لنيل شهادة المحاسب القانوني ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2014 .

3/ حفصية وريجة ، عيسى وبابا فنويا (التدقيق المحاسبي على المبيعات في مؤسسة اقتصادية) ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح ، قسم العلوم المالية والمحاسبية ، الجزائر ، 2015 .

- 4/ المطيري ، عبد الرحمن مخد سلطان (قواعد السلوك واداب مهنة التدقيق واثرها على جودة مهنة التدقيق في الشركات الصناعية الكويتية) ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، 2012 .
- 5/ المدلل ، يوسف سعيد يوسف ، (دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الاداء المالي والاداري ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية ، غزة - فلسطين ، 2007 .
- 6/ عادل ، احمد ، (نموذج مقترح لقياس الدور الحكومي لمدقق الحسابات واثره على فجوة مصداقية المعلومات المحاسبية ، اطروحة دكتوراه ، جامعة عمان العربية ، الاردن ، 2011 .

المجلات العراقية :

- 1/ حسن وجاسم ومحمود ، هيفاء جواد الشيخ وزهراء محمد وخولة خالد ، سبل مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق ، بحث تطبيقي على موظفي وزارة الصناعة وامعادن المعهد المتخصص للصناعات الهندسية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والعشرون ، 2011 .
- 2/ الوائلي ، ياسر خالد بركات ، الفساد الاداري مفهومه ومظاهره واسبابه ، مجلة النبأ - العدد 80 ، كانون الثاني ، 2006 .
- 3/ جايد وحسن وعباس ، سعود وعلاء وحيدر ، المسؤولية المهنية للمدقق الداخلي واثرها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري (دراسة على عينة من المدققين في مدينة السماوة) ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد السابع ، العدد الثالث ، 2017 .
- 4/ حسين ، نادية شاكر ، المخالفات المحاسبية واثرها في تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري ، (دراسة محاسبية تحليلية) ، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، لعدد السادس ، بلا سنة .

البحوث والدراسات :

- 1/ النواس وعبد الجبار ، رافد عبيد ومنى حيدر ، (اصلاح انظمة التدقيق الداخلي لمواجهة التحديات البيئية والوقاية من الفساد المالي) ، المؤتمر المحاسبي العربي الثالث ، نقابة المحاسبين والمدققين في بغداد ، 2016 .

المصادر الأجنبية :

1/Institute of Internal Auditors IIA, "cod of ethics and standards for the professional practice of Internal Auditing " 2004 [http ,//www.theila.org](http://www.theila.org) .

2/ Pickett , k. H spencer : The essential hand book of internal auditing by john willy and sons , England ,2005 .